الباب الأول
النشأة والتاريخ والوظائف

مفهوم المجتمع المدنى

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى شل أنواع الأنشطة التطوعية وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني شتقديم الخدمات أو دعم التعليم المستقل،أو التأثير على السياسات العامة ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلا، يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات،أو ممارسة ضغوط بشأنها،أو تعزيزها ويضم المجتمع المدني مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أوعلمية أو دينية أو خيرية ويطلق على هذه المنظمات مصطلح منظمات المجتمع المدني.

شما أن غياب رؤية متفق عليها لمفهوم المجتمع المدني وعدم الاستقرار على تعريف محدد هي حالة تعللها مراجع البحث بعدة أسباب منها حداثة مصطلح مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى الاختلافات الثقافية بين المصدر الغربي والمستقبل الشرقي ولا يخفى على المتخصص تأثر بعض مصادر التعريف بنظرية إجتماعية أو سياسية دون أخرى، فعلى سبيل المثال من اعتمد نظرية الفيلسوف الانجليزي

جون لوك 1632-1704 أحد المنظرين للفكر الليبرالي والذي دعا إلى قيام مجتمع مدني تقبله الأكثرية ،وخضوع الفرد للجماعة سيختلف لديه التصور عن الآخرين الذين اعتمدوا نظريات أخرى كنظرية الألماني جورج هيجل1770-1831الذي تناول مفهوم المجتمع المدني من خلال العلاقة بين الحريات والازدهار وهو يضع مجال ودور مؤسسات المجتمع المدني بين مؤسسات الدولة والسلطة وبين المؤسسات التجارية الربحية،أو نظرية الفيلسوف الايطالي انطونيو جرامسكي 1891-1937فقد تناول المجتمع المدني من منظور طبقي تهيمن فيه البرجوازية على النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد ،وهو يعتبر المجتمع المدني في طبقة أخرى تختلف عن طبقة الدولة أو مجتمع السلطة .

و كانت الأديان السماوية سباقة في الدعوة إلى العمل الخيري بجميع أشكاله،أما على المستوى الوضعي فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني وتطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع، وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي وفي نهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع

المدني الذي يجب أن يدير أموره بنفسه وأن لا يترك للحكومة إلا القليل وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث عد كارل ماركس المجتمع المدني ساحة صراع طبقي وفي القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الايديولوجي منطلقًا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الايدولوجية وقد اهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم طرحه على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي عام 1967، وتطورت العملية التطوعية وتجذرت حتى أصبحت معياراً ومؤشراً قوياً للتنمية والتقدم.

قضايا حول المفهوم

يستخدم المجتمع المدني عادة كمفهوم وصفي لتقييم التوازن بين سلطة الدولة من جهة والهيئات والتجمعات الخاصة من جهة أخرى فالشمولية مثلاً تقوم على إلغاء المجتمع المدني، ومن ثم يوصف نمو التجمعات والأندية الخاصة وجماعات الضغط والنقابات العمالية المستقلة في المجتمعات الشيوعية السابقة بعد انهيار الحكم الشيوعي، توصف هذه الظواهر بعودة المجتمع المدني.

ومع ذلك، يلتصق مفهوم المجتمع المدني في أغلب الحالات بدلالات معيارية وأيديولوجية فوفقاً للرؤية الليبرالية التقليدية، يتسم المجتمع المدني بأنه مجال تطوع اختيارى ،والحرية الشخصية ،والمسئولية الفردية ، تجاه المجتمع الذي يعيش فيه المرء ويريد العطاء له بما لديه من إمكانيات معرفة أو أمكانيات مادية أى أن المجتمع المدني يتيح للأفراد المجال لتشكيل مصائرهم الخاصة ومساعدة الآخرين ويفسر ذلك أهمية وجود مجتمع مدني قوى متسم بالحيوية في صورة تأسيس جمعيات تطوعية ومنتديات وجمعيات خيرية كملمح أساسي للديمقراطية الليبرالية، والتفضيل الأخلاقي لدى الليبراليين التقليديين للمجتمع المدني ،وهو ما يظهر في الرغبة في تعضيد عمل الأجهزة التنفيذية في الدولة عن طريق النشاط في المجال الخاص وعلى النقيض من ذلك، يوضح استخدام هيجل للمفهوم أبعاده السلبية حيث يضع أنانية المجتمع المدني في مواجهة الإيثار المعزز في إطار كل من الأسرة والدولة، من ناحية ثالثة،فإن الماركسيين والشيوعيين عادة ما ينظرون إلى المجتمع المدني بصورة سلبية حيث يربطونه بالهيكل الطبقي غير المتكافئ والمظالم الاجتماعية وتبرر مثل هذه الآراء التخلص من الهيكل القائم للمجتمع المدني كلية، أو تقليص المجتمع المدني من خلال التوسع في قوة الدولة ودورها التنظيمي ولكن التاريخ يبين أن تلك السياسات الماركسية والشيوعية والاستبدادية قد فشلت.

تعريفات المجتمع المدنى

يعرف المجتمع المدنى بأنه جملة المؤسسات السياسية والإقتصاددية والاجتماعية والثقافية التى تعمل فى ميادينها المختلفة فى استقلال نسبى عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات فى القطاع الخاص أى أن المجتمع المدنى عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة بالمفهوم السياسى ولا تستهدف أرباح اقتصادية حيث يساهم فى صياغة القرارات خارج المؤسسات ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها ومنها اغراض ثقافية كما فى اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الثقافية والاجتماعية التى تهدف إلى نشر الوعى وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية فالمجتمع المدنى عبارة عن مجموعة من التنظيمات الاختيارية التى تملأ المجال العام بين الأفراد والدولة وهدفها تقديم خدمات للمواطنين وتحقيق مصالحهم أو ممارسة أنشطة مختلفة ولعل من أهم مقومات تلك المؤسسات الأهلية انها نقوم على الفعل الإرادى وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة وانها تتواجد فى شكل منظمات تتنوع فى الاتجاهات وقد قامت منظمات المجتمع المدنى الحالية على غرار مثيلتها التى وجدت قبل مرحلة الجمود مثل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية والأهلية ومراكز البحوث والجمعيات الثقافية ومراكز حقوق الانسان 0

إذن المجتمع المدنى هو مجموعة التنظيمات الاختيارية التطوعية التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والادارة السليمة للتنوع والاختلاف وللمجتمع المدنى نتائج أهمها الثقة والتسامح والحوار السلمى والمرونة ويعتبر تبنى هذه القيم واتباع السلوك الذى يتفق معها هو إضافة لرأس المال الاجتماعى وهو ما يوفر فى النهاية تأثير للمجتمع المدنى حيث أن هذه القيم تمثل جوهر الديمقراطية اذ يستحيل بناء مجتمع مدنى دون توافر صيغة سليمة لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين الأطراف ويستحيل بناء مجتمع مدنى دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للانسان خاصة حرية الاعتقاد والرأى والتعبير والتجمع والتنظيم مع الاعتراف بالقيم السابقة واحترامها وبذل كل الجهود من أجل تطوير التجربة الديمقراطية والحفاظ على دوامها حيث أن بناء المجتمع الديمقراطى يتطلب عمل دؤوب من المؤسسات التى تعتبر حجر الزاوية فى بناء التجربة الديمقراطية وقد يكون من الناحية الاقتصادية والسياسية وغيرها وهى ليست أمنا للأنظمة وإنما أمن للناس وتأمين لاحتياجاتهم الاجتماعية فى بحر هائل من الطاقات المتوفرة لدى الناس وفى شتى أنحاء العالم بالاضافة إلى أن هذه المنظمات اختيارية وتعتمد على مختلف البلدان أى أنها تجمع أناساً وهذه المنظمات عادة تكون عابرة للحدود السياسية فالمنظمات غير

الحكومية المتوفرة ومقدار انتشارها وحريتها دليل كبير على الحرية السياسية للدول وثمة اجتهادات متنوعة في تعريف مفهوم المجتمع المدني تعبر عن تطور المفهوم والجدل حول طبيعته وأشكاله وأدواره فالمعنى الشائع للمفهوم هو المجتمع السياسي الذي يحكمه القانون تحت سلطة الدولة لكن المعنى الأكثر شيوعاً هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة،بوصفه مجالاً لعمل الجمعيات التطوعية والاتحادات مثل النوادي الرياضية وجمعيات رجال الأعمال وجماعات الرفق بالحيوان ، وجمعيات حقوق الإنسان ، واتحادات العمال وغيرها أي أن المجتمع المدني يتكون مما أطلق عليه إدموند بيرك الأسرة الكبيرة.

أن المجتمع المدني ينمو بمقدار استعداد أفراده للعطاء بدون مقابل لإفادة الجماعة هذا يعتبر من الإيثار العام وفي المجتمعات الديمقراطية تشجع الحكومات على ذلك النشاط

النشأة والتاريخ

نشأ المجتمع المدنى لأول مرة فى الفكر اليونانى الإغريقى حيث أشارإليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقانون أى أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدنى فالدولة فى التفكير السياسى الأوروبى القديم يقصد بهامجتمعاً مدنياً يمثل تجمعاً سياسياً أعضاؤه من المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتعرفون وفقاً لها ثم تطور المفهوم بعد

ذلك فى القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الانتاج الراسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدنى فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن حركة الجمعيات هى النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسى وفى نهاية القرن الثامن عشر تأكد فى الفكر السياسى الغربى ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدنى الذى يجب أن يدير بنفسه أموره وأن لا يترك للحكومة إلا القليل.

وفى القرن التاسع عشر حدث التحول الثانى فى مفهوم المجتمع المدنى حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدنى ساحة صراع طبقى وفى القرن العشرين طرح جرامشى مسألة المجتمع المدنى فى اطار مفهوم جديد فكرته أن المجتمع المدنى ليس ساحة للتنافس الاقتصادى بل ساحة للتنافس الأيديولوجى منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية فمع نضج العلاقات الرأسمالية فى أوروبا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متعارضة واحتدام الصراع الطبقى، كان لابد للرأسمالية أى الطبقة السائدة من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع ونجحت الرأسمالية الأوروبية بالفعل فى أن تحقق هذا الهدف من خلال آليتين آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة،وآلية الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد

نشاطاً تطوعياً لحل مشاكلهم الفئوية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والمعيشية.. الخ.

وتأتى أهمية الآلية الثانية من أنها تؤكد استجابة مختلف الفئات الاجتماعية لقيم النظام الرأسمالى وقبولها لها وممارستها نشاطها للدفاع عن مصالحها فى اطارها، وبذلك تتأكد قدرة الطبقة السائدة الرأسمالية على إدارة الصراع فى المجتمع بما يدعم أسس النظام الرأسمالى وأيديولوجيته ونتيجة لهذا التطور فنحن أمام ثلاثة مفاهيم مختلفة ولكنها فى نفس الوقت متكاملة: المجتمع، المجتمع السياسى، المجتمع المدنى. أما المجتمع فهو الإطار الأشمال الذى يحوى البشر وينظم العلاقة بينهم فى إطار اقتصادى اجتماعى محدد ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاتها فى حين أن المجتمع السياسى هو مجتمع الدولة الذى يتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التى تسعى للسيطرة عليها أو الضغط عليها والمجتمع المدنى هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة فى معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها ويتكون المجتمع المدنى من الهيئات التى تسمى فى علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية والمقصود بالدعوة للمجتمع المدنى هو تمكين هذه المؤسسات

الأهلية من تحمل مسئولية أكبر فى إدارة شئون المجتمع كى يصبح مداراً ذاتياً إلى حد بعيد وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية،ويبقى بذلك فى نطاق المجتمع المدنى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التى يقوم نشاطها على العمل التطوعى ومن المهم الا نستنتج من هذا التعريف أن التعارض مطلق بين المجتمع المدنى والمجتمع الرسمى أو الدولة ، فلا يمكن قيام مجتمع مدنى قوى فى ظل دولة ضعيفة بل هما مكونان متكاملان يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل كذلك فإن استبعاد الأحزاب السياسية من تعريف المجتمع المدنى لا يعنى أنها خارج الموضوع تماماً فالحقيقة أن الأحزاب باعتبارها طليعة لقوى اجتماعية تعبر عن مصالحها وتسعى للوصول إلى سلطة الدولة تهتم كثيراً بمؤسسات المجتمع المدنى وتسعى للتجنيد من صفوفها، وبالتالى فإننا نلاحظ وجود مساحة مشتركة بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى تشغلها حركة الأحزاب السياسية وتؤكد هذه الحقيقة أنه بالرغم من أن المجتمع المدنى هو نتاج للتطور الرأسمالى إلا أنه ليس شأناً رأسمالياً بحتاً بل يمكن أن تحقق من خلاله مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية مصالحها مثل النقابات العمالية واتحادات صغار المنتجين والمستهلكين.

ويرجع الفضل بشكل مباشر في انتشار اصطلاح المجتمع المدني إلى الكتاب المشهور عن هذا المفهوم وعنوانه مقال في تاريخ المجتمع المدني الذي ظهر سنة 1767م ، للفيلسوف الاسكتلندي فيرجسون 1723-1816م وقدم فيرجسون في هذا الكتاب نظرية تشرح مراحل تطور الإنسانية من الناحية الاجتماعية الثقافية فترة مبكرة 0

عناصر المجتمع المدنى ومكوناته

لا يمكن أن تخرج عناصر المجتمع المدنى عن أربعة هى: العنصر الأول ويمثل فكرة العمل التطوعى الاختيارى وهو بهذا يتميز عن باقى التكوينات الاجتماعية والعنصر الثانى هو أن المجتمع المدنى منظم وبذلك يختلف عن المجتمع المدنى بمفهومه التقليدى العام حيث يشير هذا الركن إلى فكرة المؤسسة والعنصر الثالث ويتعلق بالغاية أو الدور الذى تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة من حيث كونها تنظيمات اجتماعية تعمل فى سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعى حيث أن المجتمع المدنى هو فى الأساس مجتمع أخلاقى وسلوكى ينطوى على قبول الغير وآخر هذه العناصر يكمن فى ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدنى باعتباره جزءاً من منظومة مفاهيم أوسع تشمل مفاهيم مثل الفردية والمواطنة وحقوق الانسان والمشاركة السياسية والشرعية 00 إلخ ويعتبر أى مجتمع بمثابة نسق اجتماعى

شامل يتكون من وحدات مترابطة فيما بينها ترابطاً وظيفياً أما مكوناته فيتكون المجتمع المدنى من مجموعة من المكونات هى:-

1- البيئة الطبيعية وهى كل ما يتعلق بالمنطقة التى يشغلها المجتمع وما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية 0

2- البيئة الاجتماعية وهى الظروف الاجتماعية التى يعيش فيها الأفراد وتتكون من العادات والتقاليد والعرف والتراث الثقافى والحضارى

3- السكان وهم مجموعة الأفراد الذين يشكلون الطاقة البشرية فى المجتمع

4- العلاقات الاجتماعية وهى العمليات الناتجة عن تعامل الأفراد فى البيئتين الطبيعية والاجتماعية 0

المجتمع المدني وأبعاده الفكرية

قال الأستاذ الحبيب الجنحاني وهو مؤرخ تونسي،ودارس للعلوم الاجتماعية في ألمانيا: إن المجتمع المدني مفهوم جديد على المجتمع الثقافي العربي وأصل المفهوم فلسفي وسياسي أوروبي،يُعنى بالمشاركة المدنية للمجتمع وهيئاته الخاصة،وفئاته المتمايزة، في الاهتمام بالشأن

العام، وبالمصالح للفئات المختلفة في الوقت نفسه، والمفهوم أن ذلك يتم

تحت سقف النظام العام للمجتمع،ولكن من خارج المؤسسات الدستورية الرسمية، وقد ركز بعضهم على الطابع الممانع لسلطة النظام والدولة؛ بينما ركز بعضهم الآخر على الطابع المشارك والضاغط والمتفاعل داخل الفئات المدنية نفسها، ثم مع النظام الرسمي، ويذهب الجنحاني إلى أن المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني فلسفي ومثالي، في حين أعطاه ماركس طابعاً سياسيّاً وصراعيّاً، أما نيكولا جرامشي - الفيلسوف الماركسي الإيطالي- فقد رأى في المجتمع المدني إمكانيات ممانعة من جانب الفئات الاجتماعية المدنية ضد السلطة الغاشمة للنازية والفاشية، وكانت تلك طريقته للقول بتجاوز الأنظمة الشمولية التي بدا لأول وهلة أن الجماهير هي التي أوصلتها للسلطة، وقد عمدت الفئات المحافظة إلى استخدام المفهوم في السبعينات والثمانينات في شرق أوروبا لمصارعة الأنظمة الشمولية دولة أقل،مجتمع مدني أكثر أما اليوم أو في السنوات الأخيرة فقد عادت القوى البادية والمستضعفة إلى استخدام المفهوم في وجه السلطات أو الأكثريات الجماهيرية، بيد أن الكاتب الآن المفهوم الليبرالي بشقية الاقتصادي والسياسي للمجتمع المدني وقد عاد الجنحاني لمعالجة المسألة في نطاق الاجتماع العربي الإسلامي، فذكر أن العرب والمسلمين لم يعرفوا تفرقة واضحة بين الدولة والمجتمع المدني قبل منتصف القرن التاسع عشر، وهذا وإن كانت المدنية الإسلامية قد عرفت تنظيمات مهنية وتيارات سياسية دينية مستقلة عن الدولة وفي

تعقيبه عن رؤية سيف الدين عبد الفتاح لمفهوم المجتمع المدني قال: إن مفهوم المجتمع المدني قد تحول إلى مفهوم كوني رغم نشأته الغربية، ومحاولة إيجاد بديل له في المناطق الأخرى غير العربية،وبينها المنطقة العربية الإسلامية بحجة أن المفهوم منقول إليها بشكل تعسفي، ودون توافر شروطه التاريخية في هذه المناطق ويلاحظ الجنحاني في معرض كتابه،أن سبعينات القرن العشرين شهدت رواجاً لمفهوم وشعارات المجتمع المدني باعتبار ذلك السبيل الوحيد للتحول نحو الديمقراطية، وما يزال المفهوم مستعملاً بهذا المعنى حتى اليوم، وهو في هذا الصدد يعتبر أن التنظيمات التقليدية المجتمع الأهلي هشة، ولا يمتلك مشروعاً تغييريّاً ولذلك لا يعتبرها من قوى المجتمع المدني وعلى هذه النقطة بالذات يركز الدكتور سيف الدين عبد الفتاح الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة أي أنه يتناول بالنقد تلك التفرقة بين المجتمع المدني الفئات الاجتماعية الحديثة مثل الأحزاب والنقابات وجمعيات حقوق الإنسان والمرأة والمجتمع الأهلي جمعيات الأسر، والجمعيات الخيرية، والأوقاف، والزكاة.. إلخ، ووجهة نظره التي دلل عليها في بحث طويل أن اعتماد الصيغة الغربية المعاصرة لمفهوم المجتمع المدني يرتب آثاراً من الخطورة بمكان: تقسيم المجتمع، وإخراج فئات مهمة فيه من دائرة التأثير والفعل، ومعادات الدين أو اعتماد فكرة الصراع بين الدين والدولة، ولذلك فهو يدعو إلى قراءات

التكافل والتكامل من جهة، وللالتزام بالمؤسسات الدستورية، وفكرة الديمقراطية الأكثرية،وهو يعتبر أن فكرة مالك بن نبي حول شبكة العلاقات الاجتماعية المتضامة والمتوازنة تشكل بديلاً صالحاً لمجتمعٍ واحد متضامن رغم تفاوت المصالح والاهتمامات

وظائف المجتمع المدنى

وللمجتمع المدنى وظائف قام ليحققها والا فما الغرض من نشأته ويمكن تلخيص هذه الوظائف فى :-

1- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها0

2- تحقيق الديمقراطية : فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع لتظهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي .

3- التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسئولية،والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام

والتحمس للشئون العامة للمجتمع ككل، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة .

فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل أضف إلى ذلك،أن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها،تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل فاعتياد الفرد على التصويت في انتخابات الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه .

والفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي.

ولاشك أن هذه العملية التعليمية والتدريبية تستغرق وقتا طويلا حتى

تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادىء التسامح والتعايش السلمي بين المختلفين والوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع، فضلا عن الشعور بالثقة في النفس والاستعداد لتقبل الحلول الوسط والتضامن والتعاون مع الآخرين لتحقيق الغايات المشتركة.

4- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق :

وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة وهكذا، يصبح المجتمع المدني بمثابة محامي يدافع عن المواطنين ولكن السؤال المنطقي الذي قد يرد على بالنا هو: أمام من يقف هذا المحامي ؟ من هو الطرف الذي يعتدي على تلك الحقوق والحريات ؟ الحقيقة أن مفهوم المجتمع المدني ارتبط عادة بصفة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليه الأفراد في مواجهة الدولة وحكومتها، من ناحية وقوى السوق من ناحية ثانية فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع ولا تجد هذه الجماعات درع وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني التي لديها من القوة

المادية والمعنوية ما يمكنها من الضغط على الحكومة لاحترام تلك الحقوق ووقف التعدي عليها، أو الضغط على قوى السوق كالمنتجين والتجار وأصحاب المشروعات مثل النقابات وجمعيات حماية المستهلك.

5- الوساطة والتوفيق:أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية وتسعى جماعات المصالح فى هذا الاطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، ولذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث بإسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن تعارض مصالح الجماعات والأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك.

6- التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم

ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصانة لأن هناك حصناً يلجأون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها ويعتبر من وجهة نظر الطبقة الحاكمة وسيلة لاستكمال السيطرة على المجتمع من خلال الهيمنة الفكرية اذا لم تسعفها الآليات القمعية ولكن من وجهة نظر المحكومين ساحة للتنفيس عن الصراع تستطيع من خلالها ان ترسى أساس هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها فى المجتمع ووفقاً لوجهتى النظر السابقتين تبلورت خمس وظائف أخرى أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق هذا الدور هى:- تجميع المصالح - حسم وحل الصراعات – زيادة الثروة وتحسين الظروف المعيشية – إفراز القيادات الجديدة – إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية()